

البيان السنوي حول مكافحة غسل الأموال

تحليل وإرشادات

المحتويات

3	ملخص تنفيذي
3	نبذة
4	ملخص النتائج الرئيسية والملاحظات
4	الإدارة العليا و الاعتماد
4	تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالأعمال
4	تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالعملاء
4	التحري المسبق للعملاء
4	الاستعانة بأطراف خارجية
5	تقارير المعاملات المشبوهة
6	مقدمة
8	نتائج عامة
9	نتائج محددة
9	مسؤولية الإدارة العليا والاعتماد (القسم C1 و C7)
9	مسؤول التبليغ عن غسل الأموال (القسم C2 إلى C6)
10	تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالأعمال (القسم D1)
12	تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالعملاء (القسم D4 و D5)
14	العملاء (القسم E1)
17	التحري المسبق عن العملاء (القسم E6)
18	التحري المستمر عن العملاء (القسم E7 و E8)
21	الاستعانة بأطراف خارجية (القسم F1 و F2)
22	التدقيق (القسم G1 إلى G3)
22	العقوبات المالية المستهدفة (القسم H1 و H2)
23	التدريب والتوعية بخصوص مكافحة غسل الأموال (القسم 4-11)
24	تقرير المعاملات المشبوهة (القسم ال إلى J3)
26	إعداد البيان السنوي التالي لمكافحة غسل الأموال

ملخص تنفيذي

نبذة

في يوليو 2013 بدء العمل بالنموذج الجديد المتعلق بمكافحة غسل الأموال (AML) بمكافحة تمويل الإرهاب (CTF) والالتزام بالعقوبات التابع لكتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية (نموذج مكافحة غسل الأموال). وقد كانت الدوافع الرئيسية وراء تلك التغييرات هي:

- جعل نظام مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية¹ متوافقاً مع توصيات قوة مهام الإجراءات المالية (FATF) لسنة 2012 المعدلة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ و
- توحيد متطلبات مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية بالنسبة للشركات المرخصة (AFs) ومؤسسات السوق المرخصة (AMIs) والأعمال والمهن الغير لمالية المحددة (DNFBPs) والمدققين، ويشار إليهم معاً بـ"الأشخاص المعنيين"، في نموذج واحد.²

وقد تضمنت التحسينات على نموذج مكافحة غسل الأموال تقديم البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال الذي حل محل مسؤول التبليغ عن غسل الأموال (MLRO). ولقد تم تصميم البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال الجديد بشكل يقوم بتزويد سلطة دبي للخدمات المالية بمعلومات معينة ومحددة حول أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال الخاصة بالأشخاص المعنيين.

يجب أخذ نتائج هذا التقرير بعين الاعتبار من قبل كافة الشركات خلال مراجعتها وتنفيذها لبرامج مكافحة غسل الأموال القائمة لديها. تقوم هذه النتائج على تحليل البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال لسنة 2014؛ ويجب ألا تعتبر أنها شاملة بل يجب النظر إليها على أنها إرشادية يجب تطبيقها حيث يكون ذلك مناسباً. كما هي الحال مع أية متطلبات جديدة لإعداد التقارير، توقعت سلطة دبي للخدمات المالية أن تكشف أول جولة من البيانات السنوية عدداً من النقاط الواجب تعديلها. على سبيل المثال، لم تستطع بعض الشركات فهم الأسئلة المطروحة في بيان مكافحة غسل الأموال، أو فسرت تلك الأسئلة تفسيراً خاطئاً. لم تنجح العديد من الشركات أيضاً في أخذ القواعد المحددة التي تمت الإشارة إليها في الأسئلة بعين الاعتبار في الإجابة على تلك الأسئلة.

وقد اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية منهجاً متساهلاً بالنسبة للآراء والنقد أثناء تقييمها للبيانات المقدمة لها نظراً لأنها المرة الأولى لتقديم البيان الجديد. ولكن بعد الإرشادات والتوجيهات اللذين وفرتهم أثناء تنفيذ البيانات وتقديمها، ستوقع سلطة دبي للخدمات المالية تحسينات أكبر في جودة البيانات المقدمة والحرص على تقديمها في الوقت المحدد مستقبلاً.

تم تصميم الهيكل العام للبيان السنوي لمكافحة غسل الأموال ليعين الأحكام ذات الصلة في نموذج مكافحة غسل الأموال. على الأشخاص المعنيين تقديم أمثلة سردية وعملية تعرض كيفية تقيدهم بالتزاماتهم بموجب نموذج مكافحة غسل الأموال. كما يحاول بيان مكافحة غسل الأموال أيضاً الحصول على بيانات محددة ونوعية، على سبيل المثال، عدد العملاء الذين يتمتعون بخواص معينة أو الأشخاص ذوي النفوذ السياسي (PEPs)، حيث ستساعد هذه البيانات سلطة دبي للخدمات المالية على فهم المخطط الشامل لمكافحة غسل الأموال ومخاطرها بشكل أفضل في مركز دبي المالي العالمي (DIFC).

¹ يجب قراءة أية إشارة في هذا التقرير إلى "متطلبات/ مخاطر/ التزامات مكافحة غسل الأموال" على أنها إشارة إلى نظام سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات.

² يجب قراءة أية إشارة إلى "شركة/شركات" على أنها إشارة إلى الشخص المعني/ الأشخاص المعنيين.

وبنفس الأهمية، فإن عملية إعداد البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال توفر الفرصة للشخص المعني لإجراء تقييم ذاتي، والذي يساعده في كشف أية مجالات للمخاطر والفرص الممكنة لتحسين إطار مكافحة غسل الأموال. غير أننا نذكر الأشخاص المعنيين بأن بيان مكافحة غسل الأموال ليس بديلاً عن تبليغ سلطة دبي للخدمات المالية بالأحداث المهمة ذات العلاقة حيثما وحينما تقع.³

ملخص النتائج الرئيسية والملاحظات

<ul style="list-style-type: none"> • هناك عدد كبير من الشركات التي لم تحدد إدارتها العليا بشكل صحيح و/أو لم تحصل على إقرارها وموافقتها. • إن الإقرار والموافقة هي إحدى الطرق التي يمكن للإدارة العليا من خلالها إثبات مراقبتها لامثال الشركة بالتزاماتها لمكافحة غسل الأموال. 	<p>الإدارة العليا والموافقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تراوحت جودة مستندات الشركات بخصوص تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال بين الجيد جداً والسيء جداً. • تشمل النقاط الواجبة التحسين الحاجة إلى قيام الشركات بتصميم تقييماتها بشكل محدد لتلائم أعمالها، و ضمان مساهمة كافة أقسام الشركة بما في ذلك الإدارة العليا و قسم الامثال و جميع خطوط الأعمال. 	<p>تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالأعمال</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أظهرت معظم الشركات فهماً جيداً للعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر المحددة التي يفرضها العملاء. • ركزت بعض تقييمات مخاطر العملاء بشكل كبير على الدولة أو منطقة الاختصاص التي جاء العميل منها، دون أخذ مخاطر المنتجات أو الخدمات المصاحبة بعين الاعتبار. • يجب توثيق تقييم مخاطر العملاء بشكل مناسب بحيث يمكن الاطلاع على كافة معلومات العميل المعروفة على سبيل المثال من قبل مدير علاقات العملاء المكلف بالعميل المعني، بشكل جماعي داخل المؤسسة. 	<p>تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالعملاء</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تمكنت معظم الشركات من توثيق وإثبات عمليات التحري المسبق عن العملاء التي يتم إجراؤها عند الحصول على عملاء جدد بخطوات واضحة ومحددة المعالم بشكل عام. • تشمل النقاط الواجبة لتحسين متطلب إجراء تحريات مسبقة مستمرة للعملاء مثل مراقبة التعاملات. • بدأ أن العديد من الشركات تعتمد على أن التعاملات مقيدة في الخارج وبالتالي لم تعمل على مراقبتها من مركز دبي المالي العالمي. 	<p>التحري المسبق عن العملاء (CDD)</p>

³ انظر قواعد مكافحة غسل الأموال 14-3-1 و 14-6-1

<ul style="list-style-type: none"> • أخطأ عدد كبير من الشركات في تفسير الأسئلة في هذا القسم ولم تنجح في التمييز ما بين الاستعانة بأطراف خارجية للعمل على إجراءات التحري المسبق للعميل⁴، واستخدام مزود خارجي للمعلومات أو برمجيات الفحص المتعلقة. 	<p>الاستعانة بأطراف خارجية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • قدمت الشركات 54 إشعاراً داخلياً فيما يتعلق بالنشاطات المشبوهة، و50 تقرير فيما يتعلق بالنشاطات المشبوهة الخارجية. • يجب أن يكون الدافع وراء تقديم إشعارٍ داخليٍّ شاملاً قدر الإمكان بحيث يأتي تصرف مسؤول التبليغ عن غسل الأموال عندئذٍ كمرحلة ثانية ويقرر في النهاية ما إذا كان يجب تقديم تقرير بالمعاملات مشبوهة خارجية. وبناء عليه، توقعت سلطة دبي للخدمات المالية أن يكون عدد الإشعارات الداخلية أعلى بكثير من عدد تقارير المعاملات المشبوهة الخارجية. 	<p>تقارير النشاطات المشبوهة (SAR)</p>

إن النتائج الإجمالية لتحليل البيانات السنوية لمكافحة غسل الأموال تؤكد و تؤكد تركيز سلطة دبي للخدمات المالية المستمر على المخاطر المرتبطة بغسل الأموال. ستساعد النتائج أعلاه سلطة دبي للخدمات المالية في الإعداد لأي تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال يتم إجراؤه طبقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي لسنة 2012. إضافة إلى ذلك، ستساعد تلك النتائج أيضاً في تقييم وتحديد أولوياتنا التنظيمية بالنسبة لمكافحة غسل الأموال وقد يشمل هذا إجراء مراجعة موضوعية محددة حول الجريمة المالية والتي قد تركز على ما يلي:

- **المنهج القائم على تقييم المخاطر** - الحرص على أن تكون التقييمات القائمة على تقييم المخاطر موضوعية ومناسبة وقائمة على أسس معقولة وموثقة بشكل صحيح وأن يتم تعديلها وتحديثها دورياً على فترات مناسبة⁵؛
- **التحري المستمر عن العملاء** - التحري المستمر عن العملاء - تقييم ملاءمة وجوده التحري المسبق المستمر عن العملاء، ومراجعة المخاطر والمراقبة المستمرة للتعاملات على وجه التحديد؛⁶
- **التبليغ عن المعاملات المشبوهة** - تحسين عملية التصعيد الداخلي للتبليغ عن النشاطات والتعاملات المشبوهة وتحسين جودة تقارير النشاطات المشبوهة الخارجية المقدمة إلى وحدة الحالات المشبوهة لمكافحة غسل الأموال (AMLSCU) لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

4 الباب 8 من نموذج مكافحة غسل الأموال

5 الباب 4 من نموذج مكافحة غسل الأموال

6 القاعدة 1-6-7 من نموذج مكافحة غسل الأموال

مقدمة

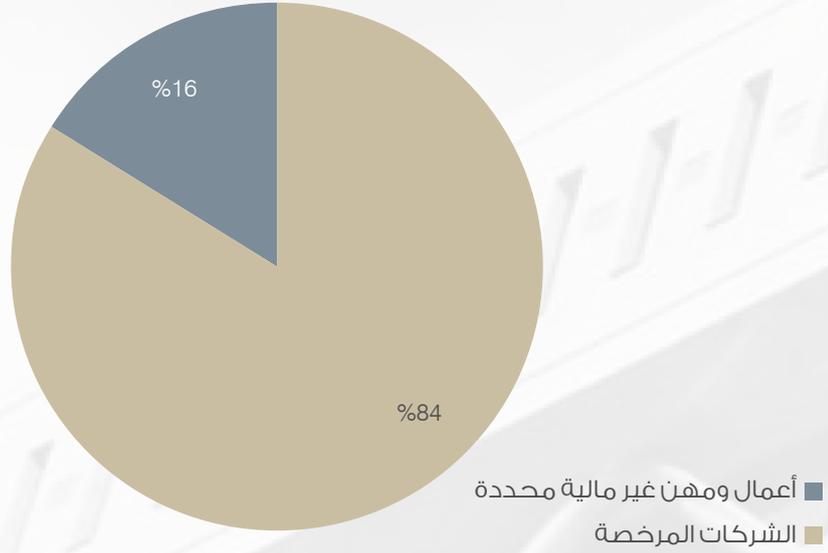
كانت نتائج هذا التقرير نتاج تحليل بيانات مكافحة غسل الأموال المقدّمة خلال عام 2014. تمّ تصميم المراجعة لإعداد ملاحظات عامّة وعالية المستوى حول كيفية مقارنة الشركات لمخاطر غسل الأموال في مركز دبي المالي العالمي. مع أن البيانات المقدّمة تم تحليلها فردياً، إلا أن هذا التقرير نشر بدون ذكر الأسماء ويجب اعتباره إرشادات عامة. لذلك فإن المراجعة لا تحتوي بالضرورة على أية إجراءات متابعة محددة اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية.

على الشركات الاتصال بمدير علاقات العملاء المسؤول عنهم لدى سلطة دبي للخدمات المالية، إذا تم تعيين مدير لهم، أو الدخول إلى بوابة الاتصال الالكترونية لسلطة دبي للخدمات المالية إذا كانت لديهم أية استفسارات.

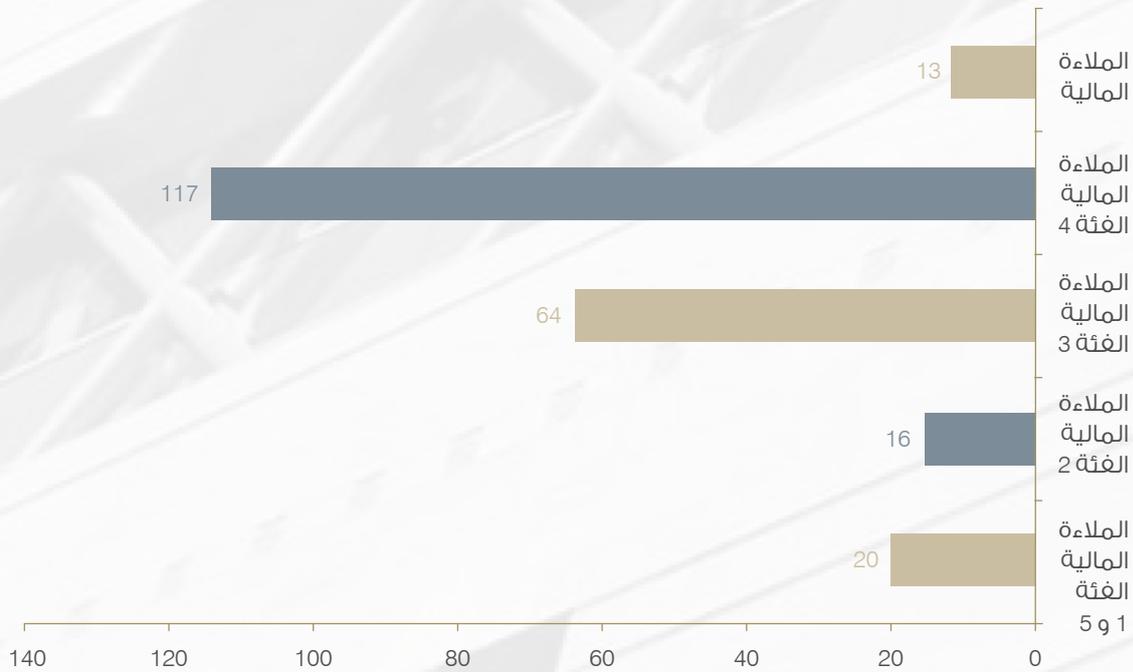
بالنسبة للإحصاءات العامة، نشير إلى ما يلي:

- تمت دراسة 279 بيان مكافحة غسل أموال لأغراض هذه المراجعة؛
- أتى 233 من تلك البيانات من شركات مرخصة و46 منها من أعمال ومهن غير مالية محددة؛
- تم استلام 90% من بيانات مكافحة غسل الأموال في الوقت المحدد، أو بعد الاتفاق مع سلطة دبي للخدمات المالية على تمديد الوقت.
- 37% من البيانات المقدّمة لم تتطلب أية متابعة أو تطلبت متابعة بسيطة من سلطة دبي للخدمات المالية؛
- 63% من التقديمات تطلبت متابعة، بما في ذلك طلبات للتوضيح أو طلبات تقديم معلومات إضافية أو طلبات تصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ظاهر؛ و
- تم تقسيم العينة الإجمالية من حيث الشركة والفئة التحوطية على ظهر هذه الصفحة.

إجمالي حجم العينة = 279 شركة



مراجعة تصنيف الشركات المرخصة



النتائج العامة

تم تصميم بيان مكافحة غسل الأموال لتتم قراءته والإجابة عليه بالاعتماد على نموذج مكافحة غسل الأموال، حيث تشير العناصر المختلفة في بيان مكافحة غسل الأموال إلى قواعد مكافحة غسل الأموال ذات العلاقة لتسهيل العملية. تجب مراعاة هذه القواعد قبل الإجابة على كل قسم للحرص على أن تكون الإجابات ذات صلة وفي السياق المناسب لها.

وقد حدد تحليلنا للبيانات بشكل عام المسائل العامة التالية المتعلقة بفهم الشركات للأسئلة الواردة في بيان مكافحة غسل الأموال والرد عليها، وبالتحديد:

- أخطأت بعض الشركات في تفسير الأسئلة المطروحة أو لم تفهمها. على سبيل المثال، **القسم 7 C1** يطلب إدراج "الأفراد الذين يشكلون الإدارة العليا في الشركة". مصطلح الإدارة العليا هو مصطلح معرف في نموذج مكافحة غسل الأموال، و لكن في بعض الحالات أشار الرد فقط إلى الرئيس التنفيذي ومسؤول الالتزام، ولم يذكر الأعضاء الآخرين في الإدارة العليا؛
- لم تجب بعض الشركات عن الأسئلة حسبما هو مطلوب، مما أدى إلى عدم كفاية التفاصيل لتقييم الإجابة. على سبيل المثال؛ في **القسم D3**، طلب من الشركات "ذكر تاريخ أو تواريخ إجراء آخر تقييم للمخاطر حول صحة أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال لديها". لم تتمكن بعض الشركات من تحديد تاريخ معين أو قدمت إجابات مبهمّة مثل "بشكل روتيني".
- العديد من الأسئلة المطروحة في بيان مكافحة غسل الأموال هي أسئلة متعددة الأوجه تتطلب أكثر من إجابة واحدة. على سبيل المثال يطلب **القسم D3**، من الشركات "تقديم أو إرفاق ملخص لنتائج هذا التقييم". في الغالب لم يتم تقديم ذلك ولم يتم تقديم أي تفسير لعدم الإجابة.

الدروس المستفادة

لتحسين جودة بيانات مكافحة غسل الأموال في المستقبل، على الشركات أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- قراءة سياق السؤال وفهمه بشكل تام قبل محاولة الإجابة عليه؛
- الرجوع إلى نموذج مكافحة غسل الأموال وقائمة المصطلحات فيه ومراعاة استخدام المصطلحات المعروفة في المواقع المناسبة لها حسب تعريفها؛
- التحقق من اكتمال الإجابة واشتمالها على رد لكل جزء فرعي، بما في ذلك سبب اعتقاد الشركة عدم وجود أية إجابة أو عدم إمكانية الإجابة.
- تقديم أرقام وتواريخ محددة، أو تفسير لعدم إمكانية تقديمها عند طلب معلومات محددة.

نتائج محددة

مسؤولية الإدارة العليا والاعتماد (القسم C1 و C7)

تري سلطة دبي للخدمات المالية أنّ التأثير الكبير على ثقافة الامتثال لدى الشركات يتم تحديده من القمة "tone at the top". تأكيداً لذلك، فإن كل من يشكل جزءاً من الإدارة العليا في الشركة، حسب تعريفها الوارد في نموذج مكافحة غسل الأموال⁸، هو مسؤول عن امتثال الشركة بالتزامات مكافحة غسل الأموال الخاصة لديها. في تنفيذ مسؤولياتهم، يجب على كل عضو في الإدارة العليا للشركات ممارسة المهارة والعناية والتحريات المسبقة.

وبالتالي لا بُد من ذكر ما يلي:

- أنه حين يطلب بيان مكافحة غسل الأموال أسماء الأفراد الذين يشكلون الإدارة العليا في الشركة، أن يراعي الأفراد المذكورون (القسم C1) تعريف الإدارة العليا الوارد في نموذج مكافحة غسل الأموال؛
- توجب سلطة دبي للخدمات المالية أن يتم الاعتراف ببيان مكافحة غسل الأموال اعتماده من قبل كل عضو في الإدارة العليا، وذلك لضمان أن يكون الأفراد المحاسبون على الالتزام بمكافحة غسل الأموال في الشركة على علم بمضمون بيان مكافحة غسل الأموال؛ و
- في الإقرار على بيان مكافحة غسل الأموال واعتماده، تولي سلطة دبي للخدمات المالية أهمية للمضمون أكثر من الأهمية التي توليها للشكل. إذا رغبت الإدارة العليا في إقرار مضمون بيان مكافحة غسل الأموال واعتماده من خلال قرار صادر عن المجلس أو أية آلية أخرى، يجب أن يرفق ببيان مكافحة غسل الأموال ما يثبت ذلك.
- لقد كان من المشجع رؤية العديد من الردود التي أظهرت أن للإدارة العليا مشاركة قوية في القرارات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال مثل:
- المشاركة بشكل فعال في مناقشات تقييم المخاطر الخاصة بمخاطر غسل الأموال التي تواجهها الأعمال، بما في ذلك المنتجات الجديدة؛
- إدراج مكافحة غسل الأموال كبنود دائمة في جدول أعمال اجتماعات المجلس؛ و
- اعتماد المجلس النقاط الواجبة التحسين التي تم اكتشافها أثناء إتمام بيان مكافحة غسل الأموال.

مسؤول التبليغ عن غسل الأموال (القسم C2 إلى C6)

يعتبر مسؤول التبليغ عن غسل الأموال في الشركة آلية الدعم الرئيسية للإدارة العليا في الحرص على الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال. يفهم مسؤول التبليغ عن غسل الأموال بمراقبة العمليات اليومية للالتزام بمكافحة غسل الأموال ويكون نقطة اتصال للموظفين من خلال استلام إشعارات النشاطات المشبوهة الداخلية، كما يعمل كنقطة اتصال لسلطة دبي للخدمات المالية ووحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة.

⁸ حسب التعريف الوارد في البند 3 من نموذج مكافحة غسل الأموال؛ قائمة المصطلحات لمكافحة غسل الأموال.

زودت الرودود على بيان مكافحة غسل الأموال سلطة دبي للخدمات المالية بصورة عن مسؤولي التبليغ عن غسل الأموال في مركز دبي المالي العالمي وستسمح أيضا لسلطة دبي للخدمات المالية بمراقبة أية تغيرات، بشكل سنوي. تشمل بعض الملاحظات المتعلقة بمسؤولي التبليغ عن غسل الأموال ما يلي:

- كان هناك فهم جيد لأهمية مسؤول التبليغ عن غسل الأموال في جميع الشركات تقريباً والتي كانت قادرة على تحديد واجبات المسؤول بشكل واضح في **القسم C4**;
 - استخدمت حوالي 35% من الشركات خدمات تعهد خارجية لمسؤول التبليغ عن غسل الأموال؛
 - شغل 80% من مسؤولي التبليغ عن غسل الأموال مناصب أخرى في الشركة، كان المنصب الآخر الأكثر شيوعاً الذي يتم شغله هو مسؤول الامتثال؛ و
 - من المناصب الأخرى التي يتم شغلها مع منصب مسؤول التبليغ عن غسل الأموال هي منصب المدير الإداري ومنصب الشريك ومناصب قانونية ومالية.
- مع أن سلطة دبي للخدمات المالية لا تحظر الأدوار المزدوجة، إلا أن على الشركات أن تنتبه إلى التضراب المحتمل في المصالح وأن تنتبه إلى أي قصور محتمل في موارد الأفراد عند تعيين مسؤول التبليغ عن غسل الأموال.
- تشير سلطة دبي للخدمات المالية أيضا إلى النقاط المقلقة التالية:

- جعلت العديد من الشركات الامتثال وعمليات مكافحة غسل الأموال عملية متركزة في منطقة اختصاص أخرى. ومع أن تلك الترتيبات قد تكون مفيدة في إيجاد الكفاءات التشغيلية والتجارية، إلا أنها يجب أن لا تحل محل أو تستبدل دور مسؤول التبليغ عن غسل الأموال، إذ أن مسؤول التبليغ عن غسل الأموال، بصفته فرد مرخص من سلطة دبي للخدمات المالية، هو المسؤول عن التأكد من كون تلك الوظائف المركزية مناسبة وفقا لمتطلبات نموذج مكافحة غسل الأموال، وهو محاسب على ذلك؛ و
- قلة قليلة من الشركات المرخصة (13%) لم تعين نائبا لمسؤول التبليغ عن غسل الأموال⁹ لأداء دور مسؤول التبليغ عن غسل الأموال في غيابه. وقد كان من ضمن التبريرات الشائعة التي تم تقديمها لذلك أن "مسؤول التبليغ عن غسل الأموال كان متاحا للاتصال به في كافة الأوقات" أو أن الشركة قررت عدم تعيين نائب بناء على منهج قائم على تقييم المخاطر". وهذه الأسباب ليست مقبولة لدى سلطة دبي للخدمات المالية ولا تأخذ بعين الاعتبار التأثير السلبي (مهما كان ضئيل الاحتمال) لعددهم وجود تغطية مناسبة عند غياب مسؤول التبليغ عن غسل الأموال.

تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالأعمال (القسم D1)

توجب القاعدة 1-1-5 من قواعد مكافحة غسل الأموال على الشركات اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال التي قد تكون أعمالها معرضة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاطاتها وخصائصها وتعقيدها.

ما لم تدرك الشركة مخاطر غسل الأموال التي قد تكون معرضة لها، لن يمكنها اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع استخدام أعمالها لغرض غسل الأموال. تختلف مخاطر غسل الأموال من شركة إلى أخرى حسب طبيعة أعمالها وعملائها وطبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها.

⁹ انظر القاعدة رقم 11-2-3 من قواعد مكافحة غسل الأموال

مع أن سلطة دبي للخدمات المالية تقر بأن **القسم D1** من بيان مكافحة غسل الأموال كان أول مرة يطلب فيها من الشركات تقديم نسخة من تقييمها إلى سلطة دبي للخدمات المالية، إلا أن الإجابات بينت وجود حاجة إلى تحسين جوهري في هذا المجال.

نورد في الجداول التالية أمثلة على الممارسات الجيدة والممارسات السيئة:

الممارسات الجيدة

- شملت عملية تقييم المخاطر تقديمًا للمعلومات ومناقشة وإقراراً من مسؤولي الامتثال للقوانين ورؤساء خطوط العمل والإدارة العليا، وتم تقديم البيانات المتعلقة بكيفية الحد من كل من تلك المخاطر؛
- دراسة كل من عوامل المخاطر ذات العلاقة على حدة مثل الشركات المعقدة أو الهياكل القانونية المعقدة والمخاطر التي يفرضها العملاء المحتملون من مناطق معينة والمخاطر التي تفرضها منتجات معينة بما في ذلك تمويل التجارة وإدارة الثروات الخاصة؛
- الإشارة إلى المواد والمعلومات التي تدعم تحليل مخاطر غسل الأموال مثل تقارير عمليات التقييم المشتركة لمجموعة العمل المالي ومؤشرات الفساد ومؤشرات مكافحة غسل الأموال.
- تحليل مخاطر مكافحة غسل الأموال فردياً مع الاستنتاجات حول الأثر المحتمل لهذه المخاطر على العمل؛ و
- تحديد المخاطر التي تتطلب إجراء تحريات مسبقة إضافية، ولكن مع تحديد النواحي التي تقل فيها المخاطر والتي يمكن فيها تطبيق إجراءات أبسط، وهو مفيد كما هو الحال بالنسبة لتحديد المخاطر.

الممارسات السيئة

- لم تجر بعض الشركات أي تقييم حسبما تتطلبه القاعدة 5.1.1 من مكافحة غسل الأموال، مما نتج عنه ترك **القسم D1** فارغاً أو نتج عنه الإشارة في هذا القسم إلى سياسات مكافحة غسل الأموال الخاصة بتلك الشركات والتي لم تتضمن أي تقييم لمخاطر غسل الأموال؛
- تضمنت العمليات السيئة لتقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالأعمال عمليات تقييم أعادت ببساطة ذكر متطلبات كتيب قواعد نموذج مكافحة غسل الأموال دون إيراد أية دراسة خاصة بها حول كيفية تأثير تلك العوامل على الشركة. وقد كانت هذه التقييمات غامضة وعالية المستوى بحيث يتعذر أن تعين الشركة على صياغة برامج الالتزام بمكافحة غسل الأموال الخاصة بها؛
- أوردت بعض الشركات تقارير إدارة مخاطر عامة لم تتعامل مع مكافحة غسل الأموال تحديداً.

إن إجراء تقييم مخاطر غسل الأموال على العمل وجودته ومستنداته سيبقى من أولويات جدول أعمال سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالاشراف على مكافحة غسل الأموال.

تقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بالعملاء (القسمين D4 وD5)

حسبما توجهه القاعدة 6.1.1 من قواعد مكافحة غسل الأموال، على الشركة القيام بتقييم قائم على المخاطر لكل عميل وأن تحدد للعميل درجة تتناسب مع مخاطر غسل الأموال لذلك العميل. ويتضمن ذلك ما يلي:

- تحديد العميل وأي مالكيه نفعيين؛
- التحقق من غرض وطبيعة العلاقة المقترحة؛
- دراسة بلد المنشأ والإقامة والجنسية للعميل؛
- دراسة المنتج أو الخدمة أو التعامل المعني؛ و
- أخذ تحليل نتائج تقييم مخاطر العمل بالحسبان.

تدرك سلطة دبي للخدمات المالية أنه قد يكون هناك تداخل بين تقييم مخاطر العمل ومخاطر العميل، إلا أنه يجب إتمام كلا التقييمين على الرغم من ذلك، إذ أن عمليات التقييم هذه هي التي تحدد العناصر المختلفة التي يتألف منها برنامج الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال. يقدم تقييم مخاطر العمل الكثير من المعلومات وهو عنصر جوهري بالنسبة للشركة في تطوير أنظمة ووظائف مكافحة غسل الأموال لديها، في حين يعد تقييم مخاطر العميل عنصراً أساسياً في تحديد تصنيف درجة المخاطر وهو الذي يحدد في النهاية المستوى المناسب للتحريات المسبقة حول العميل.

بين تحليل الأقسام D4 وD5 وE2 ككل من بيانات مكافحة غسل الأموال أن معظم الشركات تدرك الفرق بين عناصر المخاطر المختلفة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم مخاطر العميل.

تمكنت معظم الشركات من تقديم إثبات لدراسة نطاق العوامل، حسبما هو مبين في القاعدة 6.1.1 من قواعد مكافحة غسل الأموال، من خلال سياساتها وإجراءاتها، وقدمت نماذج لتوثيق تحليلها.

نورد في الجداول التالية أمثلة على الممارسات الجيدة والممارسات السيئة:

الممارسات الجيدة

- طريقة موثقة بوضوح لتصنيف مخاطر العملاء، مع التفريق ما بين عناصر المخاطر المختلفة مثل مخاطر المنتجات وحجم استثمار العميل ووضع الأشخاص ذوي النفوذ السياسي، ووزن تلك العوامل بشكل محدد؛
- تطوير وتنفيذ الطريقة المذكورة أعلاه في قواعد بيانات وجدول وغيرها من الأنظمة الالكترونية لتعزيز كفاءات العمل الأوتوماتيكي والحرص على توافق التطبيق المتسق للتقييم وتوثيق إثباتاته المستندية؛
- الاستفادة من الإرشادات المقدمة من سلطة دبي للخدمات المالية (إرشاد قاعدة مكافحة غسل الأموال رقم 6.2.1 النقطة 10) بخصوص العوامل التي قد تشير إلى العملاء الذين تصابهم مخاطر غسل أموال أعلى أو حين لا ينطبق ذلك الإرشاد توثيق أسباب عدم الأخذ بذلك الإرشاد؛ و
- قوائم منظمة بعملائهم، مع تصنيف مخاطر غسل الأموال الخاصة بهم واستخدام تلك القوائم للحصول على المعلومات في العمليات الجارية للتحري المسبق عن العملاء مثل مراجعة المخاطر ومراقبتها.

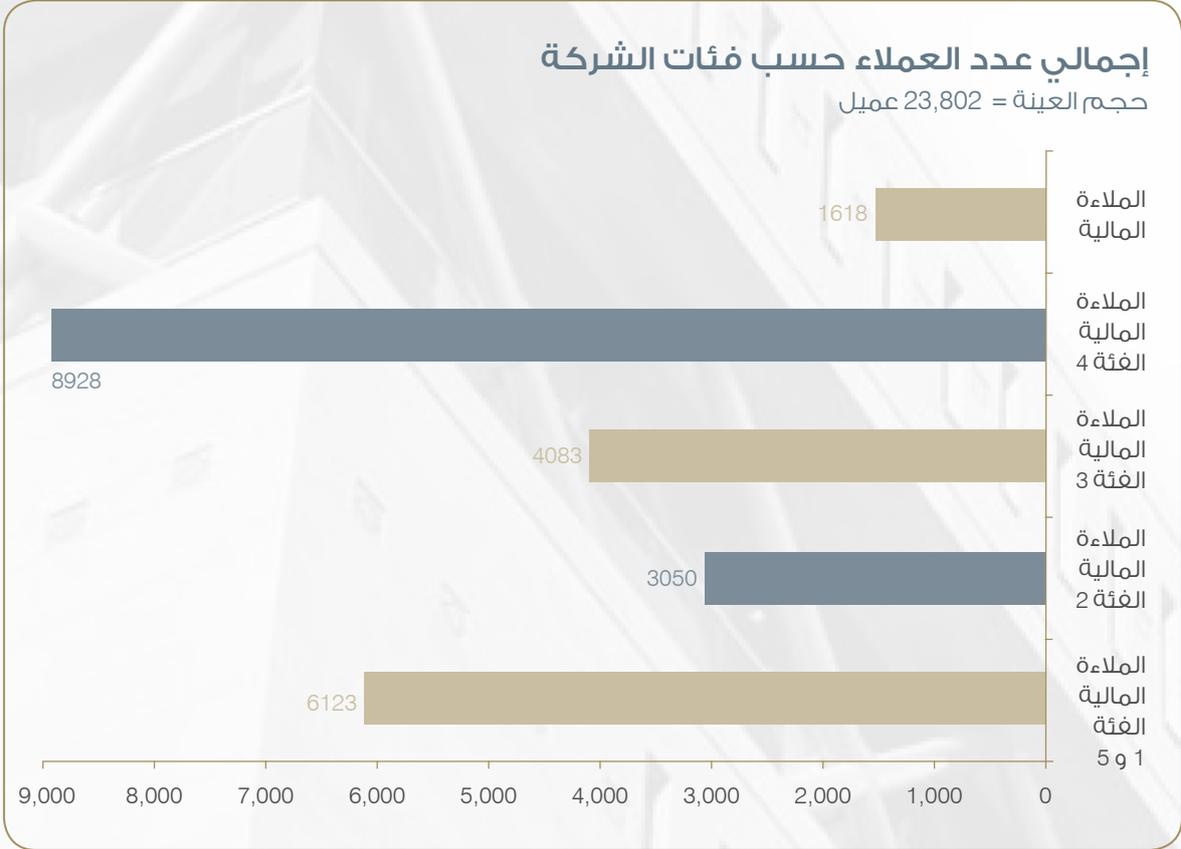
الممارسات السيئة

- عدم توثيق الأسباب التي تم بناء عليها تحديد درجة المخاطر للعميل؛
- الاعتماد فقط على مخاطر المنطقة أو الدولة لتحديد درجة مخاطر العمل، أو المغالاة في الاعتماد عليها. إن هذا الأسلوب لا يأخذ بالحسبان حقيقة أن الأفراد من نفس الدولة لا يفرضون نفس الدرجة من مخاطر غسل الأموال؛
- الشركات التي تتبع أسلوباً شاملاً في تصنيف العملاء من حيث المخاطر، سواء بتصنيف كافة العملاء بدرجة مخاطر معيارية واحدة أو بدرجة مخاطر عالية بغض النظر عن عوامل المخاطر الفردية. وقد ظهر هذا الأسلوب بشكل أوضح في الشركات التي لديها أعداد صغيرة من العملاء ولكنها إما لا تجري تحريات مسبقة كافية أو تغالي في إجراء التحريات المسبقة حول عملائها. ومن الممكن أن يصبح ذلك مشكلة إذا زاد عدد العملاء.

حسبما أشرنا إليه أعلاه، فإن تحليل مخاطر غسل الأموال للعميل كجزء من أسلوب الشركة الكلي القائم على تقييم المخاطر، سيبقى من أولويات جدول أعمال سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بالإشراف على مكافحة غسل الأموال.

العملاء (القسم E1)

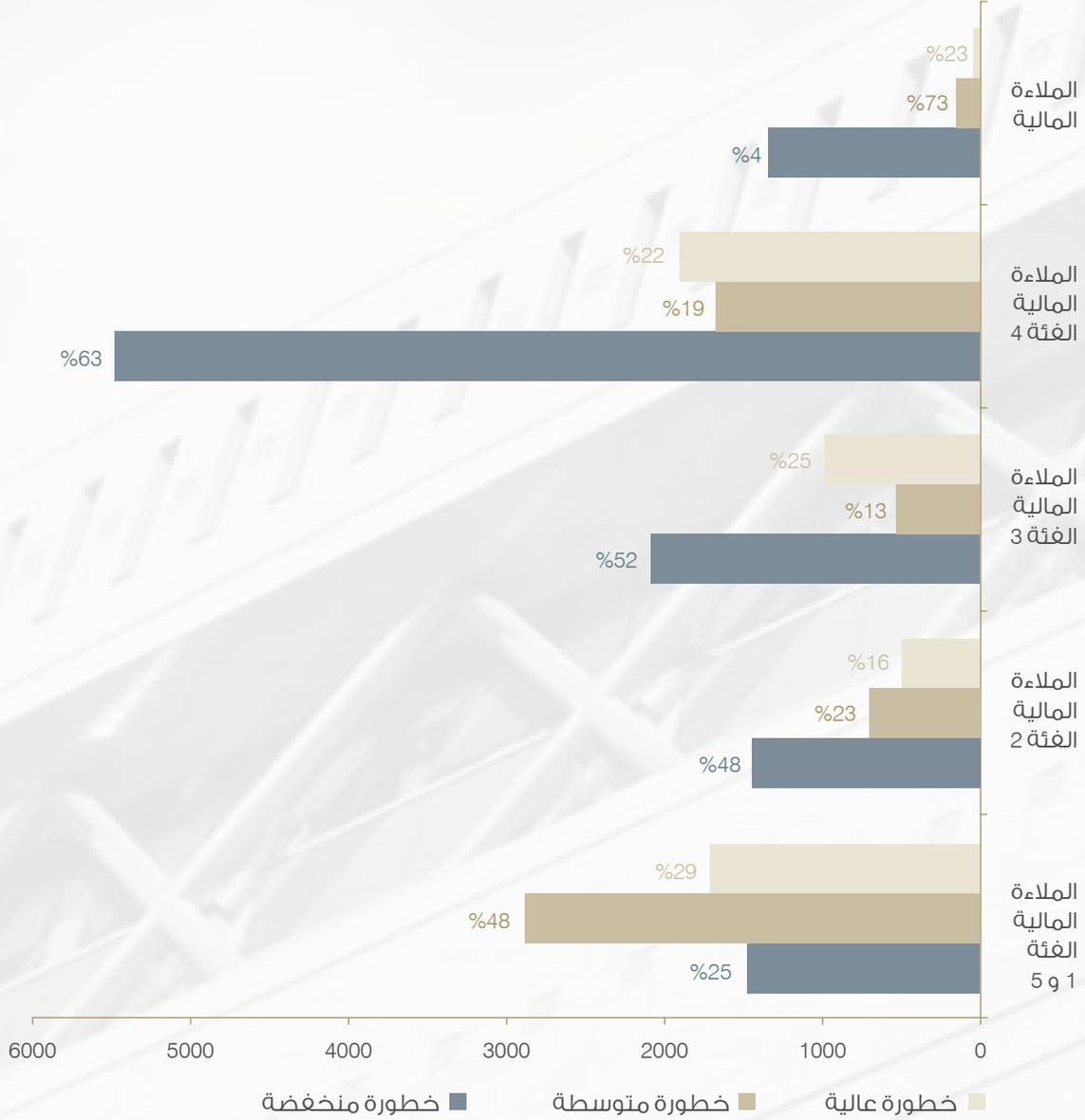
يوفر تحليل بيانات مكافحة غسل الأموال معلومات جيدة حول أعداد العملاء في مركز دبي المالي العالمي. تبين الجداول التالية أعداد العملاء مصنفة إلى فئات حسب التحوط وكذلك درجة المخاطر المقررة للعميل من قبل الشركة في العينة التي تمت دراستها.



تصنيف العملاء حسب درجات المخاطر لكل فئة من فئات الشركات

إجمالي عدد العملاء في حجم العينة = 23,802 عميلا

حجم العينة = 233 شركة مرخصة



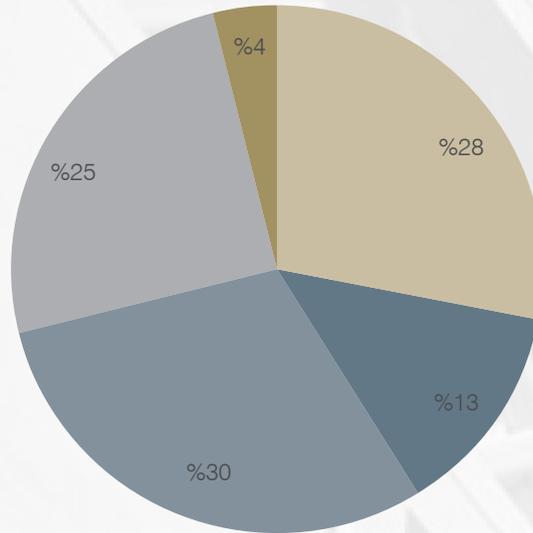
الأشخاص ذوي النفوذ السياسي (PEP) (القسم E4)

رداً على القسمين E4 و E5، تمكنت جميع الشركات تقريباً من تقديم تفسير للأنظمة المستخدمة لتحديد ما إذا كان العميل أو المالك النفعي شخصياً ذي نفوذ سياسي. وقد شملت تلك الأنظمة المراقبة من قبل جهات خارجية والحصول على المعلومات من مزودي المعلومات وعمليات البحث على الإنترنت والإقرارات المقدمة من هؤلاء الأشخاص أنفسهم، بحيث استخدمت أفضل الأنظمة تلك الآليات جميعاً.

أشارت 45% من كافة الجهات التي قدمت ردوداً إلى أن لديها عميلاً من الأشخاص ذوي النفوذ السياسي أو حددت واحداً منهم كمالك نفعي. يوضح المخطط التالي تقسيم الجهات التي قدمت ردوداً حسب فئة العينة التي تم الاطلاع عليها.

الأشخاص المعرضون سياسياً

إجمالي عدد الأشخاص المعرضين سياسياً = 2889 شخص معرض سياسياً



■ الملائة المالية
■ الملائة المالية الفئة 1 و 5
■ الملائة المالية الفئة 3
■ الملائة المالية الفئة 4
■ الملائة المالية الفئة 2

عمليات التحري المسبقة عن العملاء (CDD) (القسم E6)

على الشركات إجراء عمليات تحر عن العملاء بالشكل (الأسلوب القائم على تقييم المخاطر) الذي يتناسب مع مخاطر غسل الأموال للعميل.

قدمت المعلومات في القسمين D2 و E6 من بيانات مكافحة غسل الأموال معلومات حول أسلوب كل شركة في إجراء التحريات المسبقة حول عملائها.

نورد في الجداول التالية أمثلة على الممارسات الجيدة والممارسات السيئة:

الممارسات الجيدة

- إجراءات التحريات المسبقة عن العملاء موثقة بشكل جيد و مكتوبة بلغة انجليزية بسيطة؛
- استخدام الجداول وغيرها من الوسائل المساعدة لبيان كيفية وجوب اختلاف التحريات المسبقة عن العملاء باختلاف مخاطر غسل الأموال؛ و
- التأكيد على عدم إمكان البدء بالعمل مع العميل قبل إتمام عمليات التحري المسبقة عنه.

الممارسات السيئة

- عدم وجود أية تفرقة ذات معنى بين مستويات التحريات المسبقة عن العملاء. في مثال واضح على ذلك، كان الفرق الوحيد في تعزيز إجراءات التحريات المسبقة هو الحصول على وثيقة تعريف شخصية إضافية؛ و
- اتخذت بعض الشركات أسلوباً عاماً في إجراء التحريات المسبقة عن العملاء حيث اختارت تطبيق نفس مستوى التحريات المسبقة على جميع العملاء، ويعتبر هذا الأسلوب متحوطاً لو تم استخدام مستوى أعلى من التحريات المسبقة عن العملاء من المستوى المطلوب، ولكن يمكن لهذا الأسلوب أن ينتج عنه مستوى أقل من المطلوب في التحريات المسبقة عن العملاء في ظروف المخاطر الأعلى.

مع أننا لم نتناول هذه النقطة تحديداً في التقرير، إلا أن سلطة دبي للخدمات المالية ستستمر بالتركيز على كيفية توثيق الشركات لفهمها وتأكدتها من مصادر الأموال ومصادر الثروات.

التحريات المسبقة المستمرة عن العميل (الأقسام 7E و 8E)

تتضمن قاعدتنا مكافحة غسل الأموال 7.6.1 و 7.6.2 من متطلبات سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بإجراء التحريات المسبقة المستمرة عن العميل ما يلي:

- مراقبة التعاملات التي تتم في سياق علاقتها مع عملائها للحرص على أن تكون التعاملات متفقة مع ما تعرفه الشركة عن العميل؛
- إيلاء اهتمام خاص لأية تعاملات معقدة أو كبيرة بشكل غير معتاد أو لأية أنماط غير معتادة للتعاملات لا يكون لها غرض اقتصادي أو قانوني ظاهر؛ والتحري حول خلفية هذه التعاملات والغرض منها؛
- المراجعة الدورية لكفاية معلومات التحريات المسبقة للعميل التي تحتفظ بها حول العميل والمالكين النفعيين للحرص على المحافظة على تحديث تلك المعلومات؛
- المراجعة الدورية لكل عميل للحرص على أن التصنيف المحدد للعميل من حيث المخاطر لا زال مناسباً لذلك العميل؛ و
- مراجعة عملائها وأعمالهم وتعاملاتهم بالنسبة لقوائم عقوبات مجلس الأمن للأمم المتحدة و بالنسبة لأية قوائم عقوبات أخرى ذات علاقة (مثل مكتب الرقابة على الأصول الأجنبية OFAC، والاتحاد الأوروبي EU و خزينة صاحبة الجلالة HMT).

كان عدد الشركات التي أجابت بـ "لا ينطبق" أو التي لم ترد على القسم E7 أعلى من المتوقع، مما دعا لطلب توضيح حول كيفية قيام شركة بإجراء مراقبة مستمرة لعملائها وتعاملاتهم.

مراقبة التعاملات

لوحظ من بيانات مكافحة غسل الأموال أن عدداً من الشركات التي قدمت ردوداً اعتمدت بشكل غير صحيح على أن التعاملات قيّدت خارج مركز دبي المالي العالمي و بالتالي لم تجب على هذا السؤال.

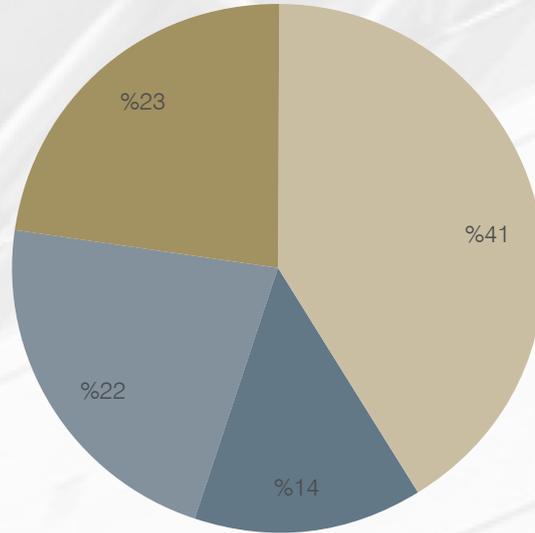
- في تلك الظروف، ترى سلطة دبي للخدمات المالية أنه على الرغم من ارتباط مخاطر غسل الأموال بموقع القيد إلا أن ذلك لا يعفي شركة مركز دبي المالي العالمي من مراقبة التعاملات للحرص على توافيقها مع معرفتها بالعميل.
- يجب أن يأخذ برنامج مراقبة التعاملات تلك الظروف بعين الاعتبار، وحين تتم المراقبة في مركز القيد، يجب أن تحرص شركة مركز دبي المالي العالمي على أن يتم اطلاعها على النتائج والتنبيهات الصادرة عن هذا النظام، وقد يتضمن ذلك تقديم تقرير حول النشاطات المشبوهة (SAR) في كلتا المنطقتين؛ و
- حين يكون ذلك مناسباً، يجوز للشركة الاعتماد على كيان من الغير، ولكن يجب أن يكون ذلك الاعتماد ملتزماً بمتطلبات سلطة دبي للخدمات المالية الواردة في الباب ٨ من نموذج مكافحة غسل الأموال. يجوز للشركة أيضاً دراسة ما إذا كان بالإمكان الحصول على طمأنينة أكبر من خلال إجراء فحص دوري لعينة من الإجراءات التي يتم الاستناد إليها.

مراجعة معلومات التحريات المسبقة عن العميل

يتعلق القسم E8 من بيان مكافحة غسل الأموال بالمراجعة المنتظمة لكفاية معلومات تحريات العميل المسبقة الموجودة بحوزة الشركة حول العملاء والمالكين النفعيين. وقد أوضح تحليل هذه المعلومات (الملخص في المخطط التالي) ما يلي:

- أجرت 41% من الشركات التي قدمت إجابات مراجعات مستمرة أو دورية لمعلومات التحريات المسبقة عن العميل الموجودة لديها، مما أتاح توزيع عبء العمل على الوقت؛
- كان لدى 22% من الشركات التي قدمت إجابات تاريخياً محدداً لمراجعة معلومات التحريات المسبقة عن العملاء المتعلقة بكافة عملائها؛
- 14% من الشركات التي قدمت إجابات استخدمت إجراء مراجعة حسب الأحداث، والذي نُفذ فقط عند ظهور معلومات جديدة حول العميل أو عند طلب خدمة جديدة أو تعامل جديد؛ و
- 23% من الشركات التي قدمت إجابات استخدمت مجموعة متنوعة أخرى من الوسائل، شملت إجراء المراقبة من قبل الشركة الأم أو من كيان آخر في المجموعة، أو كانت شركات مرخصة جديدة ليس لديها عملاء أو لديها عدد قليل من العملاء.

فترات تكرار مراجعة معلومات التحريات المسبقة عن العملاء



■ أخرى ■ التحريات المسبقة المستمرة عن العميل ■ حسب الأحداث ■ فترة محددة

نورد في الجداول التالية أمثلة على الممارسات الجيدة والممارسات السيئة:

الممارسات الجيدة

- تم بيان إجراء التحريات المسبقة عن العميل بوضوح في سياسات مكافحة غسل الأموال، وتم إكمال ذلك البيان بالمواعيد الزمنية التي حددتها أقسام الامتثال لتواريخ المراجعة الرئيسية؛
- استخدمت الشركات حلولاً ومنصات حاسوبية لإجراء المراقبة تلقائياً بالنسبة لقوائم العقوبات وتعاملات العميل؛
- تم التأشير على معلومات التحريات المسبقة عن العميل بإشارات مميزة تشير إلى تاريخ انتهاء بعض المعلومات مثل جوازات السفر والهويات؛ و
- متابعة برمجيات المراقبة التي تتبع قوائم الأسماء والكيانات الرئيسية بما في ذلك العملاء والمالكين النفعيين و أي شركاء معروفين مما ساعد على الحصول على التنبيهات وقت حدوثها.

الممارسات السيئة

- تمت المراجعات فقط عند قيام العميل بالإبلاغ عن أي تغيير، كتغيير العنوان أو حين أصبح مدير العلاقة على علم بالتغييرات من خلال وسائل عشوائية وليس من خلال التواريخ المحددة للمراجعة؛
- تمت المراجعات فقط عند طلب خدمة جديدة أو منتج جديد وهو أمر لا يأخذ بالحسبان عوامل المخاطر الغير متعلقة بالتعاملات، مثل الإدراج في قوائم العقوبات أو تغيير بيانات العميل؛
- المغالاة في الاعتماد على برمجيات المراقبة، دون الحصول على ما يثبت بشكل كاف فهم الكيفية التي تعمل بها البرمجيات. يجب أن تفهم الشركات كيفية عمل برمجيات المراقبة وما هي المعلومات التي يجب البحث عنها؛
- الاعتماد فقط على أطراف خارجية دون استيفاء لمتطلبات سلطة دبي للخدمات المالية، أو في الظروف التي لا تفهم فيها الشركة طبيعة المراقبة التي يقوم بها الطرف الخارجي؛ و
- تم جمع معلومات التحريات المسبقة عن العميل وتحليلها أثناء قبول العميل و دون أن تتم مراجعتها.

إن سياسات التحريات المستمرة عن العميل وإجراءاتها وأنظمتها وضوابطها هي أهم الجوانب لفعالية التحريات المسبقة عن العميل. نظراً لملاحظات سلطة دبي للخدمات المالية بخصوص العيوب (الممارسات السيئة) في تنفيذ التحريات المستمرة عن العميل، قد يحتاج هذا المجال مزيداً من التركيز من خلال عدد من أدوات المشرفين التي تشمل المراجعات حسب الموضوع.

الاعتماد والتعهد (القسمين F1 و F2)

يتعلق القسمان F1 و F2 من بيان مكافحة غسل الأموال بعنصر الاعتماد على أطراف خارجية أو تعهد إجراء التحريات المسبقة عن العميل. تم تصحيح الباب 8 من نموذج مكافحة غسل الأموال للسماح للشركات بالاعتماد على أطراف خارجية محددة في إجراء عنصر واحد أو أكثر من عناصر التحريات المسبقة عن العميل نيابة عنها. تتضمن هذه الأطراف الخارجية:

- شركة مرخصة أخرى؛
- مكتب محاماة أو أي مكتب قانوني مستقل أو شركة محاسبة أو شركة تدقيق أو ممارس إيسار أو شخص مكافئ لذلك في منطقة اختصاص أخرى؛
- مؤسسة مالية؛ أو
- عضو في المجموعة التي تتبع لها الشركة.

على الرغم من اعتماد الشركة في إجراء التحريات المسبقة عن العميل على طرف خارجي أو تعهدها إليه، تبقى الشركة مسؤولة عن الالتزام بمتطلبات التحريات المسبقة عن العميل والواردة في نموذج مكافحة غسل الأموال وتبقى مسؤولة عن عدم استيفاء تلك المتطلبات. للاستفادة من مزايا هذا النص، يجب أن تستوفي الشركة المتطلبات المنصوص عليها في القاعدة 8.1 (3) من قواعد مكافحة غسل الأموال.

وفقاً للنموذج الذي تمت مراجعته، أفادت أكثر من 33% من الشركات التي قدمت إجابات بأنها اعتمدت على أطراف خارجية أو عهدت إليها إجراء بعض عناصر التحريات المسبقة عن العميل. إلا أن سلطة دبي للخدمات المالية ترى بأن هذا الرقم لا يمكن الاعتماد عليه لأن جزءاً كبيراً من الشركات التي قدمت إجابات قد تكون أخطأت في فهم هذا السؤال، أو في فهم مقاييس الباب 8 من نموذج مكافحة غسل الأموال.

تضمنت بعض الردود العامة التي قد تكون انخرفت دون قصد عن التحليل الصحيح لهذه المعلومات ما يلي:

- تفسير الشركات استخدام معلومات يتم الحصول عليها من مزودي المعلومات أو برمجيات المراقبة كطريقة للاعتماد. لم يتم تحديد تلك الخدمات ضمن نطاق الباب 8 لأن الشركة تطل المعلومات الناتجة عن البحث وتتوصل إلى الاستنتاجات الخاصة بها؛ بعبارة أخرى، على الرغم من أن المعلومات مقدمة من مزودي المعلومات، إلا أن الشركة هي التي تدرس المعلومات وتعالجها لتحديد تأثير تلك المعلومات، إن وجد، على إجراءات تقييم المخاطر لديها؛
- قد تكون الشركات التي لجأت لتعهد خدمات مسؤول تقديم تقارير غسل الأموال قد شملت خطأ ذلك النشاط في نطاق القسم المتعلق بالاعتماد وكررت ببساطة إجاباتها ضمن القسم المتعلق بالتعهد في بيان مكافحة غسل الأموال.

توضح الإجابات المقدمة في هذا القسم من بيان مكافحة غسل الأموال أهمية قيام المشاركين بقراءة السؤال بعناية وتطبيق الإجابات في سياق الإشارة المقدمة للقاعدة.

قسم التدقيق (القسم 3-G1)

توجب القاعدة 9.4.1 من قواعد مكافحة غسل الأموال على الشركة المرخصة الحرص على أن يتضمن إجراء التدقيق مراجعات منتظمة وتقييمات لفعالية سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال لديها ولتقيدها بالالتزامات الواردة في نموذج مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية.

يمكن أن تتم هذه المراجعات داخليا من قبل المدققين الداخليين للشركة أو خارجيا من قبل شركة مدققين مستقلين مختصة أو مختصين في الامتثال للقوانين.

أكدت 74 % من الشركات التي قدمت إجابات على أنها قامت بتدقيق سياساتها وإجراءاتها وأنظمتها وضوابطها، على الرغم من أنها لم تقدم في بعض الحالات النتائج التي أسفرت عنها عمليات التدقيق، حسبما يوجبه القسم G2.

بخصوص الشركات التي قدمت إجابات والتي لم تجر ذلك التدقيق، شملت الأسباب العامة لعدم القيام بذلك:

- أنه قد تم ترخيص الشركة أو تغيير وضعها مؤخرًا؛
 - أن التدقيق الداخلي كان مستمرًا خلال فترة تقديم التقارير؛ أو
 - أن الشركة لم يكن لديها عملاء وبالتالي لم تقم بأية عمليات مراجعة تذكر.
- كانت هناك قلة قليلة من الشركات التي أشارت إلى أنه لم يكن لديها قسم تدقيق داخلي أو أن مكافحة غسل الأموال لم تكن مشمولة في نطاق عمليات تدقيقها. تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن تكون تلك الآلية الداخلية موجودة وتشمل عناصر مكافحة غسل الأموال التي تتم مراجعتها دورياً. بهذه الحال تكون هذه الشركات مخالفة لنموذج مكافحة غسل الأموال والنموذج العام، دون مبرر مقبول أو سبب معقول.

العقوبات (القسم 2-H1)

تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من الشركات وضع أنظمة وضوابط فعّالة والمحافظة عليها للحصول على المعلومات التالية واستخدامها: القرارات والعقوبات والنتائج والتوصيات والإرشادات والتعاميم والإشعارات وغيرها من الاستنتاجات ذات العلاقة الصادرة عن:

- مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أو أية دوائر حكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة (AMLSCU)؛
- مجموعة العمل المالي؛
- دوائر التنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ و
- سلطة دبي للخدمات المالية.

تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من الشركات كذلك إتخاذ الإجراءات الخاصة بها للحصول على المعلومات ذات العلاقة من المصادر المتوفرة المختلفة مثل الحصول على المعلومات ذات العلاقة من القائمة الموحدة للعقوبات المالية في مكتب الاتحاد الأوروبي وخزينة صاحبة الجلالة (المملكة المتحدة)، ومكتب الرقابة على الأصول الأجنبية (OFAC) في وزارة الخزانة للولايات المتحدة الأمريكية.

لوحظت الممارسات التالية من تحليلنا لبيانات مكافحة غسل الأموال:

- أخذت 96% من الشركات التي قدمت إجابات بأن لديها أنظمة وضوابط لاستخدام العقوبات ذات العلاقة وغيرها من الالتزامات العالمية المشار إليها في الباب 10 من نموذج مكافحة غسل الأموال؛
- 4% لم تكن لديها تلك الأنظمة والضوابط وقدمت تفاسيراً مختلفة لذلك، منها أن عملاءها الوحيدين كانوا مجموعات من الشركات أو أن عملية المراقبة تمت من قبل الشركة الأم على سبيل المثال. على الرغم من ذلك نذكر هنا بشكل واضح بأنه يجب أن تكون لدى تلك الشركات أنظمة موضوعة للالتزام بهذه القاعدة، مع إمكانية تبسيط تلك الأنظمة إذا كان خطر التعرض للعقوبات منخفضاً، كما يمكن أن تكون هذه الأنظمة خاضعة لأحكام الاعتماد على الغير المبينة في نموذج مكافحة غسل الأموال (الباب 8)؛
- كانت أكثر أدوات الدعم بروزاً في هذه الأنظمة والضوابط هي استخدام مزودي المعلومات وقواعد البيانات الخارجية. يسمح هؤلاء المزودون بمراقبة العملاء المعنيين باستخدام برمجيات يتم تحديثها باستمرار بتزويدها بقوائم العقوبات؛
- أشارت 85% من الشركات التي قدمت ردوداً إلى أنها استخدمت برمجيات مراقبة العقوبات؛
- اعتمدت 15% على أنظمة تتعامل بالبحث اليدوي للعملاء في قوائم العقوبات ذات العلاقة. قد يكون ذلك الأسلوب مناسباً حين يكون عدد عملاء الشركة منخفضاً ويمكن السيطرة عليه، ولكنه عرضة للأخطاء البشرية ويمكن أن يستغرق الكثير من الوقت؛
- بالنسبة لتواتر عمليات مراقبة وفحص العقوبات، أشارت 54% من الشركات التي قدمت إجابات إلى أنها أجرت مراقبة وقيمية أو مستمرة لبيانات عملائها باستخدام طول البرمجيات الخاصة بها؛ و
- أجرت 34% من الشركات التي قدمت إجابات مراقبة ثابتة دورية سواء ربع سنوية أو كجزء من العمليات المجدولة لتحديث التحريات المسبقة عن العملاء.

التدريب والتوعية حول مكافحة غسل الأموال (القسم 4-11)

تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية تقديم التدريب حول مكافحة غسل الأموال إلى جميع الموظفين على فترات مناسبة ومنظمة. يجب أن يكون التدريب على مكافحة غسل الأموال مصمماً بالشكل المناسب لبيئاتهم ونشاطات الشركة، ويشمل ذلك منتجاتها وخدماتها وعملائها وشركاء العمل لديها ومستوى عملها وتعاملاتها وتعقيدها.

في حالة الشركات المرخصة، تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية تقديم ذلك التدريب إلى كل موظف معني مرة في السنة على الأقل.

أشارت بيانات مكافحة غسل الأموال إلى أن 82% من الشركات تقدم تدريباً سنوياً على مكافحة غسل الأموال، وأن بقيتها استخدمت وسائل أخرى متنوعة مثل التدريب التعريفي عند تعيين الموظفين الجدد، والتحديثات ربع السنوية أو عند وقوع حدث مثل صدور قرارات تنظيمية حديثة أو عقد جلسات تواصل.

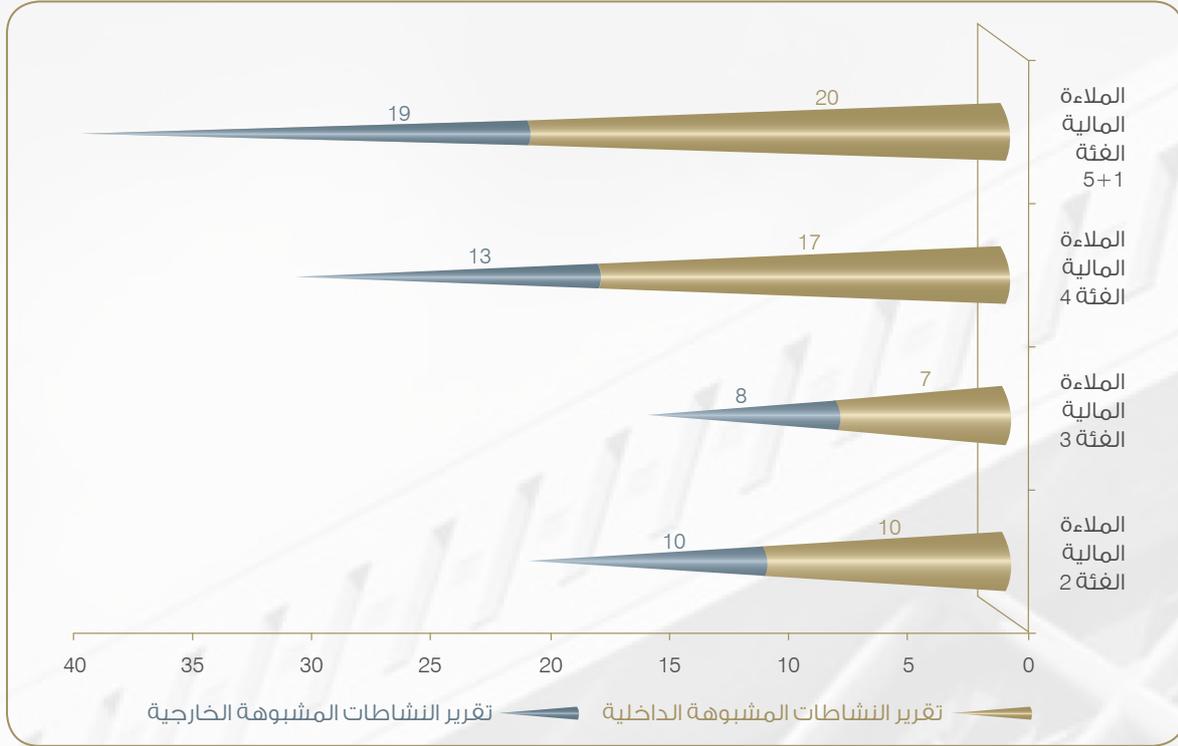
وبعد "عقد العروض الداخلية" أحد أكثر آليات تقديم التدريب على مكافحة غسل الأموال انتشاراً والتي يتم تقديمها لمجموعات من الموظفين. وتضمن الأشكال الأخرى للتدريب منصات على الإنترنت ودورات خارجية وغيرها من مبادرات التدريب الذاتي.

وبغض النظر عن الطريقة التي يتم فيها التدريب، من المهم أن تحافظ الشركات على سجلات تدريب لتتمكن من ضمان حصول الموظفين على التدريب المناسب وحصولهم على تحديث للمعرفة كل فترة حسبما يناسب.

تقرير النشاطات المشبوهة (SAR) (القسم 3-1J)

إن التزام تقديم تقارير النشاطات المشبوهة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة (AMLSCU) هو التزام منصوص عليه في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مكافحة غسل الأموال (القانون رقم 8 لسنة 2002، المعدل بالقانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2014)، وقد تم بيان ذلك الالتزام في الباب 13 من نموذج مكافحة غسل الأموال. نورد فيما يلي بعضاً من توقعات سلطة دبي للخدمات المالية حول الممارسات المناسبة:

- يجب أن لا يعتبر إعداد تلك التقارير فقط واجباً لتقديم التقارير إلى مسؤول تقديم تقارير غسل الأموال بل يجب أن ينظر إليه على أنه خاتمة إجراءات التصعيد والتحري حول النشاطات والتعاملات المشبوهة؛
 - عادة ما تسهوا الشركات عن وجوب أن تشمل السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط آلية تمكّن الموظفين من توصيل شكوكهم إلى مسؤول تقديم تقارير غسل الأموال؛
 - يجب تشجيع الموظفين على تقديم تلك البلاغات ويجب أن يكون خطأ الموظفين ناتج عن زيادة حذرهم في إجراء تلك البلاغات للحرص على تصعيد أية نشاطات وتعاملات مهما بلغت ضالة درجة الاشتباه بها، لدراستها؛ و
 - بعد تقديم الموظف للبلاغ يكون مسؤول تقديم تقارير غسل الأموال ملزماً عندئذ بإجراء التحريات وتوثيق الظروف التي تم فيها تقديم البلاغ، وتحديد ما إذا كان من الواجب تقديم تقرير نشاط مشبوه إلى وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة. من الممكن ألا تؤدي كافة البلاغات الداخلية إلى تقديم تقرير نشاطات مشبوهة ومع ذلك يجب تحري كافة البلاغات والسبب الذي دعا لتقرير إجراء البلاغ وتوثيقه.
- حسب مراجعة العينة التالية، تم تقديم 54 بلاغاً بالجمالي من قبل الشركات التي قدمت إجابات، وقد نتجت تلك البلاغات عن تقديم 50 تقرير نشاطات مشبوهة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة. فيما يلي تصنيف حسب تقديم الشركة:



كان عدد البلاغات الداخلية التي تمت في الشركات التي قدمت إجابات مثيراً للاهتمام، فقد توقعت سلطة دبي للخدمات المالية أن يكون الأساس أو السبب في تقديم بلاغ داخلي شاملاً قدر الإمكان، وأن يتصرف مسؤول تقارير غسل الأموال في تلك البلاغات كمرحلة ثانية لتتقيد تلك البلاغات ليقوم في النهاية باتخاذ قرار حول وجوب تقديم تقرير نشاطات مشبوهة من عدمه. وعليه، توقعت سلطة دبي للخدمات المالية أن يكون عدد البلاغات الداخلية أعلى بكثير من عدد تقارير النشاطات المشبوهة الخارجية المقدمة.

تشجع سلطة دبي للخدمات المالية كافة الشركات على تعزيز وتأكيد أهمية البلاغات الداخلية من قبل الموظفين، وتشجع على وجه الخصوص على اعتبار الحد الذي يستلزم تقديم البلاغات منخفاً وعلى إتخاذ أسلوب متحفظ؛ عندئذ يجب على مسؤول تقارير غسل الأموال استخدام خبرته في التحري وفي تقرير ما إذا كانت الشبهة تستدعي تقديم تقرير نشاطات مشبوهة.

يشير تقارب عدد البلاغات الداخلية من عدد تقارير النشاطات المشبوهة الخارجية إلى ما يلي:

- أن أنظمة تقديم البلاغات الداخلية متشددة في المعايير مما أسفر عن انخفاض عدد البلاغات؛ أو
- أن البلاغات الداخلية لا يتم توثيقها أو قيدها بالشكل المناسب.

ما زال عدد تقارير النشاطات المشبوهة المقدمة إلى وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشبوهة في تزايد سنة بعد سنة، و تدعم نتائج بيان مكافحة غسل الأموال استمرار هذا التزايد. و تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية استمرار تزايد العدد مع زيادة كفاءة الشركات و معرفتها بمتطلبات تقديم تقارير النشاطات المشبوهة.

تأمل سلطة دبي للخدمات المالية الحصول على فهم أكثر تفصيلاً حول البلاغات الداخلية للشركات، وإجراءات تقديم تقارير النشاطات المشبوهة الخارجية وستستمر بفحصها كجزء من جدول أعمالها الإشرافية.

إعداد بيان مكافحة غسل الأموال التالي

بعد مراجعة سلطة دبي للخدمات المالية وتحليلها أول مجموعة من بيانات مكافحة غسل الأموال، تقدم سلطة دبي للخدمات المالية الإرشادات التالية لإعداد بيانات مكافحة غسل الأموال للشركات.

تحديد بيان مكافحة غسل الأموال والتاريخ الواجب تقديمه فيه

- يقع بيان مكافحة غسل الأموال في نماذج التقديم وإشعاراته (AFN) لسلطة دبي للخدمات المالية المنشور على الموقع الإلكتروني للسلطة. يجب على شركتكم التحقق من استخدام وتقديم الطبعة الأخيرة.
- التاريخ المحدد لتقديم بيان مكافحة غسل الأموال هو خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية. وعليه، إذا انتهت سنتكم المالية بتاريخ 31 ديسمبر، عليكم تقديم بيان مكافحة غسل الأموال في موعد أقصاه 30 أبريل.
- يجب على شركتكم الحرص على إعطاء نفسها الوقت الكافي لإشراك الإدارة العليا في إنجاز هذا البيان. إذا لمكم مزيد من الوقت لتقديم بيان مكافحة غسل الأموال، يجب تقديم طلب لتمديد مهلة التقديم إلى سلطة دبي للخدمات المالية قبل تاريخ التقديم المفترض. إن عدم تقديم التقرير في التاريخ المحدد له يعتبر مخالفة للقواعد.

إرشادات حول تقديم البيان السنوي لمكافحة غسل الأموال

1. يجب أخذ الملاحظات والنتائج التي يتضمنها هذا التقرير بعين الاعتبار مع إيلاء عناية خاصة للعيوب الموضحة في تحليل سلطة دبي للخدمات المالية.
2. يجب قراءة كل سؤال بعناية والحرص على الرد على كافة الأسئلة بما في ذلك الأسئلة الفرعية.
3. يجب الرجوع إلى مراجع القواعد المرفقة بكل قسم قبل الرد إذ أن بعض الأقسام قد لا تنطبق. حيث تقديم تلك المراجع سياقاً إرشادياً للرد المتوقع.
4. يجب إرفاق كافة المستندات الداعمة ذات العلاقة بالسؤال الموجه وتقديم إشارات محددة (رقم الصفحة والفقرة) إلى تلك المستندات حيث يلزم ذلك.
5. لا يجب عليكم إرفاق المستندات الثبوتية حين يكون قد تم تقديم تلك المستندات إلى سلطة دبي للخدمات المالية مع بيان مكافحة غسل الأموال السابق، ما لم تكن تلك المستندات قد تم تحديثها أو تعديلها. يجب أن تشيروا في إجاباتكم إلى أنكم قدمتم تلك المستندات سابقاً وأنه لم يطرأ عليها أي تغيير.
6. إذا طلب تقديم تاريخ يجب تقديم التاريخ الفعلي أو تقديم تبرير لعدم كتابة أي تاريخ.
7. حين لا يكون بإمكانكم تقديم إجابة أو حين يكون السؤال "غير منطبق" يجب عليكم تبرير عدم إمكان تقديم إجابة أو تفسير سبب عدم انطباق السؤال.
8. يجب الأخذ بالحسبان أية ملاحظات محددة قدمتها سلطة دبي للخدمات المالية على بيان مكافحة غسل الأموال السابق.



هاتف : +971 4 362 1500
فاكس : +971 4 362 0801
صندوق بريد: 75850
الطابق 13، مبنى البوابة، مركز دبي المالي العالمي
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الموقع الإلكتروني: www.dfsa.ae